UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

JUL 1 6 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/16/9
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة
[قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠)]:

الآثار الاقتصادية لقيام السوق الاوروبية الموحدة، على بلدان منطقة غربي آسيا

مذكرة من الأمين العام التنفيذي

92-0347

تنويـــــه

اعتمدت الأمانة التنفيذية في إعداد هذه الورقة اعتماداً رئيسياً
على البحث غير المنشور الذي أجراه
السيد جواد العناني للاسكوا.

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولا - التبادل التجاري بين الاسكوا والجماعة الاوروبية	٣
ألف - القيود الخاصة بمنشأ المواد المصدرة	٣
باء - القوى الصناعية الضاغطة	٣
جيم - المواصفات والمقاييس	٤
ثانيا - تبادل التكنولوجيا، خصوصا في مجال الصناعة	٤
ثالثا - الصناعات غير البتروكيماوية	٦
رابعا - المنتجات الزراعية	٦
خامسا - العلاقات الاقتصادية والمالية	٨
سادسا - القوى العاملة	٩
سابعا - المساعدات الانمائية	١٠
ثامنا - اقتراحات لتطوير وزيادة التعاون	١٠
ألف - التعاون الاقليمي	١٠
باء - النفط	١١
جيم - التعاون المالي	١٢
دال - الصناعة	١٢
هاء - الزراعة	١٣
تاسعا - آفاق المستقبل	١٣

مقدمـــة

قد يصبح عام ١٩٩٢ نقطة تحول في العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدان منطقة غربي آسيـــا وبين دول الجماعة الاوروبية، اذ من المتوقع ان تُستكمل المقومات اللازمة لقيام السوق الاوروبيـــة الموحدة في نهاية العام، بعد حل الخلافات التي مازالت تحول دون انتظام اسواق الجماعة في سوق واحـدة. ولعل ابرز تلك الخلافات كان في مجال توحيد النظام النقدي وإنشاء عملة موحدة في نهاية العقد الحالـــي. وتسعى الجماعة الاوروبية الى توحيد مواقفها السياسية من القضايا الدولية والاقليمية بما يدعم مصلحتهـا ويحقق مزيداً من الترابط السياسي بين دولها، تمهيدا لتحقيق شكل من اشكال الوحدة السياسيـــة مستقبلا، يضمن تعزيز الوحدة الاقتصادية، وهو ما تطمح اليه اغلب دول الجماعة الاوروبية. ومما يذكر أن قيام السوق الاوروبية الموحدة يتم في ظل التغيرات الجذرية المتسارعة في الاتحاد السوفيتي وأوروبـــا الشرقية، ونشوء دول مستقلة كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي (١).

ان دول اوروبا الشرقية، بعد تخليها عن النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي، تسعى الـى إعادة تكاملها مع الاقتصاد العالمي في إطار إقتصاد السوق. ومن نتائج تلك التغيرات إزدياد التعـــاون الاقتصادى بين دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي من جهة وبين الجماعة الاوروبية من جهة اخـــرى، وامكانية انضمام بعضها الى الجماعة الاوروبية.

ولا شك ان تلك التطورات التي تجري على المستوى الدولي والاقليمي سوف تسهم إسهاماً مطـــرداً في تعزيز المكانة الاقتصادية والسياسية للجماعة الاوروبية، بحيث تصبح من أقوى التكتلات الاقتصاديـــة وأكبرها في هذا العالم. وجدير بالذكر أن منطقة غربي آسيا ستكون من اكثر المناطق تأثرا بقيام الســـوق الاوروبية الموحدة وبما يصاحبها من تطورات وتغيرات اقتصادية وسياسية سواء على المستوى الدولـي أو الاقليمي، وذلك لطبيعة علاقات المنطقة بدول الجماعة الاوروبية. وتتعرض تلك العلاقات التي تشمـــل مختلف المجالات الى تغيرات جوهرية وسريعة، قد لا تكون لصالح دول المنطقة، اذا لم تتمكن من اعـــادة التوازن الى علاقاتها الاقتصادية مع الجماعة الاوروبية، وتقوية موقفها التفاوضي كمجموعة اقليمية. وفـــي هذا الصدد لا بد من تطوير نمط العلاقات الإقتصادية القائمة بين المنطقة والجماعة الاوروبية، بما يضمـــن تطور واتساع تلك العلاقات وقيامها على أساس مراعاة مصالح الطرفين. وإذن فالنمط القائم على قاعـــدة «البترول مقابل كل شيء آخر» لا يمكن أن يستمر كاساس للعلاقة بين الطرفين. اذ أن ذلك يجعل العلاقـــات الاقتصادية بين المنطقة والمجموعة، مرتبطة بالتغييرات في حجم وقيمة النفط المصدّر من المنطقة الـــى دول الجماعة. ومن الملحوظ حاليا انخفاض في حجم تبادل السلع والخدمات، وانخفاض في حركـــة الاستثمارات، ووجود صعوبات جمة تحول دون إنتقال التكنولوجيا الى المنطقة بصورة تلبي احتياجاتهـــا. واستمرار العلاقات غير المتوازنة بين منطقة غربي آسيا والجماعة الاوروبية قد يتسبب فـي نشـــوء اختلافات وتضارب في مصالح الطرفيـن، اذا لم يتم توفير اطار جديد للعلاقـات يتيح تطويـر مختلـف أوجـه

---

(١) بعد إعداد هذه الورقة حدثت تطورات اساسية منها انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء عـــدة دول مستقلة بدلا منه.

التعاون بين المنطقة والجماعة الاوروبية. ومما يساعد على تحقيق ذلك توافر دلائل تشير الى رغبة الجماعة الاوروبية في التعامل مع منطقة غربي آسيا وبقية مناطق الشرق الاوسط على أساس مجموعات اقليمية، مدفوعة في ذلك برغبتها في تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع تلك المناطق بصورة تضمن لها الوصول الى اسواق تلك المناطق ومنها اسواق غربي آسيا. واذا استمرت دول غربي آسيا في التعامل مع الجماعة الاوروبية بصورة منفردة، فلن يتيسر لها ضمان مصالحها التجارية والاقتصادية في علاقاتها مع تلك المجموعة.

وتبين هذه الورقة بصورة موجزة العلاقات القطاعية فيما بين منطقة غربي آسيا والجماعة الاوروبية، كما تحاول استقراء تطور هذه العلاقات مستقبلا، وتحديد تأثيرها على مجمل العلاقات بين الجانبين. وتحاول الورقة التعرض الى التغييرات المحتملة داخل الجماعة الاوروبية لأن هذه التغييرات هي التي تحدد بل وتفرض الى درجة كبيرة آفاق تطور علاقات الجماعة الاوروبية مع غربي آسيا، وفي حين نرى ان التطورات في غربي آسيا غالبا ما تكون ردود فعل للتطورات التجارية في الجماعة الاوروبية.

إن النتيجة الهامة التي تخلص اليها الورقة هي أن التعاون فيما بين غربي آسيا والجماعة الاوروبية يحقق مصالح الطرفين، وان على دول غربي آسيا، للوصول الى ذلك، أن تبني علاقاتهامع الجماعة الاوروبية على أساس اقليمي، اذ أن استمرار التحاور مع الجماعة الاوروبية على اساس قطري لن يسهم في تطوير التعاون بالصورة التي تكفل مصالح غربي آسيا. ومن ناحية أخرى فان على الجماعة الاوروبية إعادة النظر في علاقاتها ذات الاتجاه الواحد مع غربي آسيا، بما يؤدي الى تطوير العلاقات في مختلف المجالات على اساس مراعاة مصالح الطرفين.

كما وأن استمرار ميل ميزان التعاون لصالح الجماعة الاوروبية قد يعرض مصالحها لمخاطر من دول وكتل إقتصادية عملاقة أخرى، إذ من المحتمل أن تفتح غربي آسيا أبوابها وأسواقها لتلك الدول على حساب الجماعة الاوروبية. كذلك فإن النظرة الى غربي آسيا «كمركز أعمال» فقط للجماعة لن يسهم في الحد من تفاقم مشاكل المنطقة مما يعرض بعض دولها الى عدم الاستقرار، ولن يكون ذلك في صالح الجماعة الاوروبية التي تشكل منطقة غربي آسيا حافتها الآسيوية.

ومن هنا ضرورة السعي لاقامة التعاون على أساس يكفل تطوره بصورة مطردة، فضلاً عن ان تطوير التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول غربي آسيا سيسهم في توفير الاستقرار في المنطقة ويحقق لها فوائد اقتصادية مماثلة لما حققته الجماعة الاوروبية، ويضمن تقوية لمركزها التفاوضي مع العالم، ومنه الجماعة الاوروبية. وتبعا لذلك توصي الورقة بالقيام بدراسات لاحقة تبين الفوائد التي ستحصل عليها المنطقة لو نجحت في اقامة تعاون اقتصادي أوثق فيما بينها بما في ذلك انشاء سوق موحدة.

ومما سيعين على فهم آفاق التعاون بين منطقة الاسكوا والجماعة الاوروبية، نتيجة اكتمال السوق الموحدة في ١٩٩٢، استعراض تطور العلاقات بين الطرفين خلال العقد الماضي.

أولا- التبادل التجاري بين الاسكوا والجماعة الاوروبية

تشير التوقعات الى زيادة نمو التجارة الخارجية للسوق الاوروبية الموحدة التي يتزامن قيامها مع السعي لتحرير التجارة الدولية وفق ما تدعو اليه مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاقية الغات) (GATT). وفي الوقت الذي سيؤدي فيه تحرير التجارة الدولية الى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجماعة الاوروبية والمناطق الاخرى بما فيها منطقة غربي آسيا، فإن العمل في إطار اتفاقية الغات سيؤدي الى الغاء الاتفاقيات الدولية الاكثر رعاية بين الجماعة الاوروبية وبعض دول منطقة غربي آسيا، مما قد يتسبب في التأثير سلبا على حجم صادرات بعض دول المنطقة الى السوق الاوروبية الموحدة وبخاصة صادراتها الزراعية. هذا اذا ما أصرت الجماعة الاوروبية على التعامل التجاري وفق اتفاقية الغات بما تتضمنه من قواعد تدعو الى التبادل وفق اسس متكافئة تقتضي الغاء الدعم الذي تقدمه الدول لتشجيع صادراتها خاصة الزراعية.

ان أموراً، مثل الغاء الدعم المقدم للانتاج، أو للتصدير، اضافة الى المطالبة بأن يقوم التبادل التجاري على اساس متكافئ والغاء التجارة بالأفضلية، ليست هي العوامل الوحيدة التي ستعمل على إضعاف قدرة غربي آسيا التصديرية للسوق الأوروبية في المدى القصير والمدى المتوسط على الأقل، ذلك أن النظرة الفاحصة لسياسة الجماعة الاوروبية الخاصة بالتجارة الخارجية تبين بوضوح أنها قد أخذت بسياسة إدخال صعوبات فنية، تبدو قانونية في شكلها الخارجي، تحد من القدرة التصديرية لدول منطقة غربي آسيا، حتى ضمن المتاجرة وفق الاسس المتكافئة. وبافتراض إختراق صادرات المنطقة لحواجز السعر والتكلفة، فإنها قد تصطدم بحواجز أخرى مثل تطبيق المواصفات والمقاييس، أو أي معايير فنية بأسلوب قد يحول دون زيادة هذه الصادرات الى دول الجماعة الاوروبية. ومن هذه العوائق:

ألف- القيود الخاصة بمنشأ المواد المصدرة

وضعت الجماعة الاوروبية قيودا خاصة بمنشأ السلع التي تستوردها وذلك لمنع الدول المتقدمة من تصنيع منتجاتها في بلاد نامية بغرض اعادة التصدير الى دول الجماعة الاوروبية، وقد لا يؤثر ذلك على تجارة دول غربي آسيا بصورة كبيرة اذا ان معظم صادراتها الى الجماعة الاوروبية هي صادرات بتروكيماوية او منتجات قطنية تلبي شروط المنشأ. الا ان ذلك يظل من الامور التي تحول دون زيادة صادرات المنطقة الى اسواق الجماعة الاوروبية.

باء- القوى الصناعية الضاغطة

تسعى القوى الصناعية في الجماعة الاوروبية الى الحد من صادرات دول منطقة الاسكوا من المنتجات البتروكيماوية الى السوق الاوروبية، خوفا من منافسة هذه المنتجات لمنتجات الجماعة الاوروبية من السلع المماثلة. ونتيجة ذلك فقد حددت حصة صادرات دول غربي آسيا من المنتجات

البتروكيماوية الى السوق الاوروبية، ولم تفلح المحاولات المتكررة من دول المنطقة المنتجة لهذه السلع في زيادة حصة صادراتها الى الجماعة الاوروبية. ويعتبر هذا الامر مخالفة صريحة لمبدأ المتاجرة التنافسية وقد يمتد ليشمل صادرات أخرى، كما انه يضر بآفاق التطور الاقتصادى في منطقة الاسكوا التي تسعى دولها للتقليل من الاعتماد الكلي على تصدير النفط الخام، وذلك بتنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية. وفي هذا الاطار قامت دول المنطقة المنتجة للنفط ببناء صناعات بتروكيماوية للتصدير. ومن هنا تبرز أهمية وضرورة تأمين مصالح دول الاسكوا في تصدير منتجاتها البتروكيماوية الى السوق الأوروبية والغاء القيود المفروضة على تلك المنتجات. وتتضح خطورة اعتماد الاقتصادات العربية ومنها اقتصادات منطقة الاسكوا على إنتاج النفط الخام واسعاره من تراجع الناتج القومي لهذه الدول بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٨٨، والذي يعادل ٣٨٥ مليار دولار ويعود ذلك بصورة اساسية الى انخفاض اسعار النفط الخام. أما معدل دخل الفرد فقد تراجع من ٥٠٠ ٢ دولار أمريكي في عام ١٩٨٠ الى ٩٥٠ ١ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٨٨، وأصبح ميزان المدفوعات سالبا منذ عام ١٩٨٦ بعد أن كان الفائض فيه يعادل ١٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠. وشهدت الصادرات العربية انخفاضا بمعدل سنوى قدره ٣ر١٥ في المائة فيما بين ١٩٨٠ و١٩٨٦ مما أضعف القدرة الاستيرادية لهذه الدول بما معدله ٥ر٩ في المائة للفترة ذاتها.

جيم- <u>المواصفات والمقاييس</u>

بدأت الجماعة الاوروبية في فرض المقاييس والمواصفات ذات المتطلبات الفنية العالية سواء فيما ينتج ضمن دول السوق أو لما تستورده. وفي سبيل ذلك أقامت الجماعة الأوروبية العديد من مراكز التدريب للصناعيين الأوروبيين، لتمكنهم من تلبية المواصفات المطلوبة مما ينبغي أن يحفز دول الاسكوا على رصد الجهد والمال ضمن اطار مشترك وصولا بصناعاتها الى المقاييس والمواصفات الأوروبية الجديدة والمتشددة. ذلك لأنه يحتمل ببساطة أن تتذرع الجماعة الأوروبية بضعف مستوى التصنيع للحد من دخول صناعات دول الاسكوا الى دول الجماعة، كما أن الالتزام بهذه المواصفات قد يؤدي الى زيادة ملموسة في كلفة التصنيع مما يضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعات.

ونتيجة لسياسات الجماعة الاوروبية التي سبق ذكرها نجد أن الميزان التجاري الذي بدأ يميل لصالح الجماعة الاوروبية وبخاصة في أواخر الثمانينات، سوف يستمر في هذا الاتجاه بصورة مطردة مع اكتمال السوق الأوروبية وزيادة قدراتها التنافسية، مما يقتضي زيادة وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في هذا المجال بصورة تكفل لها زيادة صادراتها الى السوق الاوروبية الموحدة.

ثانيا- تبادل التكنولوجيا خصوصاً في مجال الصناعة

من الجهود التي تبذلها منطقة الاسكوا لتنويع مصادر دخلها اقامة الصناعات البتروكيماوية التي تحتاج لتطويرها الى تأمين الأسواق لمنتجاتها والحصول على التكنولوجيا اللازمة.

وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا فقد أخفق مؤتمر غرناطة الذي عقد مؤخرا بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الأوروبية في التوصل الى أي اتفاق ذي قيمة بسبب الضغط المتزايد للتجمعات الصناعية في الجماعة الأوروبية المعارضة لنقل التكنولوجيا الحديثة الى المنطقة خشية من منافسة الصناعات البتروكيماوية العربية لها. ولا يتوقع أن تخف حدة هذه الضغوط مستقبلا. ومع الاعتراف بضرورة بذل مزيد من الجهود لتطوير التعاون في مجال نقل التكنولوجيا مع الجماعة الاوروبية، الا أن الجهد الاساسي ينبغي أن ينصب على تطوير التكنولوجيا اللازمة محليا، أسوة بالدول الاسيوية الصناعية الجديدة التي حققت نجاحات ملموسة في هذا المجال.

ومن الصعوبات التي تواجه صادرات دول الاسكوا من المنتجات البتروكيماوية، فرض المواصفات المتشدده، أو فرض حصص أو نسبة أو سقف أعلى مما هو مسموح بإدخاله الى السوق الأوروبية، إضافة الى وضع تعرفة جمركية مرتفعة منعا لسياسة اغراق السوق الاوروبية بهذه المنتجات وغير ذلك من المحددات الرامية الى اضعاف القدرة التنافسية للصناعات البتروكيماوية في منطقة غربي آسيا. ولضمان تصدير منتجاتها البتروكيماوية، يمكن لدول الاسكوا أن تستفيد من التطورات التي تشهدها اوروبا والتطوير المتوقع في اقتصادياتها، والذى يتزامن مع الزيادة المرتقبة في معدلات النمو الاقتصادي في الجماعة الأوروبية بحلول عام ١٩٩٣ واحتمال زيادة احتياجاتها من البترول ومشتقاته مما يتيح لدول الاسكوا التفاوض مع الجماعة الاوروبية على أساس مراعاة مصالح الطرفين. وتشير التقديرات الأولية الى أن تلبية الاحتياجات المتنامية من البترول ومشتقاته تتطلب استثمار نحو ٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ لأغراض اكتشاف النفط وتطوير التقنيات البترولية والبتروكيماوية العربية. ويمكن لدول المنطقة الاستفادة من هذه الفرصة لتطوير المهارات المحلية القادرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيا الملائمة لظروف المنطقة. كما أن التعاون مع الجماعة الاوروبية في تنفيذ تلك الاستثمارات الهائلة سيقوى موقف المنطقة الرامي الى تسويق منتجاتها البتروكيماوية في دول الجماعة.

وفي ضوء الترابط الواضح بين النشاط الاقتصادي في منطقة الاسكوا وأسعار النفط ومبيعاته، وسعي المنطقة للتقليل من الاعتماد الكبيرعلى تصدير النفط الخام، وفي ضوء التوقعات التي تشير الى تزايد الاحتياجات الأوروبية من النفط الخام، يتوفر للمنطقة عدة بدائل تشمل:

(أ) تطوير كفاية مصافي النفط وزيادة الصادرات من النفط المكرر؛

(ب) تحديد حجم النفط المنتج وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة بصورة رئيسية؛

(ج) تطوير الصناعات البتروكيماوية وذلك لتوافر النفط والغاز الطبيعي في الدول المنتجة للنفط، وبصفة خاصة تطوير المنتجات البتروكيماوية التي تحتاجها أسواق الجماعة الأوروبية.

ثالثا- الصناعات غير البتروكيماوية

تواجه صادرات دول الاسكوا الى الجماعة الأوروبية خطرا حقيقيا نتيجة للمواصفات والمقاييس الصناعية التي أقرتها هذه المجموعة، وإمكانية الغاء مبدأ الأفضلية التي تمنحها السوق الاوروبية لبعض وارداتها من منطقة الاسكوا مما يضعف قدرة صادرات المنطقة التنافسية في هذه السوق، ولا سيما أن قسما من الصناعات في منطقة الاسكوا يعتمد على مواد أولية مستوردة من الجماعة الاوروبية، فإذا ارتفعت أسعار هذه المواد تضاءلت فرص منطقة الاسكوا في تصدير المنتجات المعتمدة على هذه المواد بصورة تنافسية.

ومن ناحية أخرى نجد أن قيام السوق الاوروبية الموحدة سيسهل اجراءات التصدير ونقل البضائع واعداد الوثائق بلغة واحدة بدلا من لغات متعددة، مما يتيح للاسكوا ولغيرها من المناطق فرص التصدير للجماعة الأوروبية دون عوائق إجرائية تستحق الذكر. وفيما يخص الاستثمار الصناعي في المنطقة، تجدر الاشارة الى انه نظرا لتوفر العمالة الرخيصة في اليونان والبرتغال، ولامكانية الاستفادة من العمالة المدربة والرخيصة في أوروبا الشرقية فمن المحتمل ان تتناقص الاستثمارات المتجهة الى منطقة الاسكوا مما يستدعي مضاعفة لجهود دول المنطقة لتنشيط الاستثمارات الصناعية فيما بينها.

رابعا- المنتجات الزراعية

حققت الزراعة في الجماعة الأوروبية تطورا هاما سواء من حيث النوعية أو من حيث تطوير الصناعات القائمة على السلع الزراعية. فبالرغم من انخفاض عدد العاملين (نحو عشرة ملايين) في قطاع الزراعة في الجماعة الأوروبية بنسبة ٢ في المائة سنويا، فإن الانتاج الزراعي ينمو بصورة مطردة وذلك لتطور التكنولوجيا وكفاية استخدامها. ويكفي في هذا الصدد الاشارة الى أن الأرض المخصصة لزراعة الحبوب قد انخفضت بنحو ٣ في المائة في فترة ١٩٧٣-١٩٨٦ بينما حقق الانتاج نموا بنسبة ٢٧ في المائة .

والجماعة الأوروبية اليوم هي أكبر مستورد وثاني مصدّر في العالم للمنتجات الزراعية. وقد بلغت قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية اكثر من ٥٨ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٨ وهو ما يعادل نحو ٢٢ في المائة من قيمة واردات العالم. أما بالنسبة لتزايد حجم الصادرات الأوروبية الزراعية فإن ذلك يعود الى الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومات الأوروبية للقطاع الزراعي والذي يبلغ ٧٥ في المائة من كلفة الانتاج اضافة الى حوافز التصدير. واستمرار هذا الدعم يشكل عائقا أساسيا أمام تعديل اتفاقية «الغات» كما أنه يلغي مبدأ المتاجرة التنافسية.

ورغم الفرص المتاحة لمنطقة الاسكوا لزيادة صادراتها الزراعية الى الجماعة الأوروبية، الا أنه نتيجة لانضمام البرتغال واسبانيا واليونان الى الجماعة فقد تضاءلت تلك الفرص. فالمناخ الشرق أوسطي السائد في اسبانيا واليونان بشكل خاص يقلل الى حد كبير مزايا المناخ التي تتمتع بها بعض دول الاسكوا.

ومن ناحية أخرى، فإن ٣٠ في المائة من العمالة في اليونان و نحو ٢٢ في المائة في البرتغال تعمل في قطاع الزراعة الذي يتوقع نموه مع انضمام تلك الدول الى الجماعة الاوروبية، مما سيدفعها الى فرض رسوم جديدة على الواردات الزراعية، الامر الذي سيلحق ضررا بصادرات دول الاسكوا الزراعية الى الجماعة نظرا للتطور المطرد للانتاجية في القطاع الزراعي في الجماعة الاوروبية، حيث نجد أن غلة الهكتار الواحد في بلجيكا يزيد على نظيره في إيطاليا بضعفين ونصف. ونظراً لسهولة انتقال التكنولوجيا بين دول الجماعة الأوروبية فإنه لن يمر زمن طويل لتطوير وزيادة الانتاجية في ايطاليا وغيرها، مما سيخلق فائضا زراعيا آخر يقتضي تخفيض الواردات الزراعية. وفضلاً عن ذلك فإن جيلا اوروبيا شابا قد بدأ يحل محل الجيل السابق في الزراعة مما سيؤدي الى زيادة الانتاجية والانتاج الزراعي ويولد بالتالي ضغوطا لفرض قيود جديدة على الواردات الزراعية.

ومن ناحية أخرى فان دول الاسكوا - ولا سيما مصر- تعتبر مستورداً أساسياً للمنتجات الزراعية. وقد استفادت مصر وبعض دول الاسكوا من المساعدات الزراعية التي تقدمها الجماعة الاوروبية. فقد تلقت مصر عام ١٩٨٦ حوالي ١٧٠ الف طن من الحبوب و١٩٠ ألف طن عام ١٩٨٧. وتعزى الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية لمصر الى زيادة معدل استهلاك الفرد (٧ - ٨ في المائة سنويا) ومحدودية رقعة الأرض الزراعية.

كذلك استفاد لبنان من تلك المساعدات التي وصلت قيمتها منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٨ نحو ٦٥ مليون وحدة نقد أوروبية. وأما اليمن (الجمهورية العربية اليمنية - سابقا) فقد استفادت من المساعدات الأوروبية الزراعية بشكل منتظم حيث وصلت هذه المساعدات في عام ١٩٨٧ الى ١٠ آلاف طن من الحبوب كما تضمنت ٦٠٠ طن من الحليب المجفف بالاضافة الى مساعدات أخرى بما فيها المساعدات الفنية. فقد تعهدت الجماعة الاوروبية بتقديم ١١ مليون وحدة نقد أوروبية لانشاء وحدة لفرز البذور ونحو ٢ر٤ مليون وحدة نقد أوروبية على شكل مساعدات فنية ومالية لاستكمال مركز تعز الزراعي.
وقد لا تستمر هذه المساعدات بنفس الوتيرة السابقة وذلك لاحتمال زيادة المساعدات المقدمة الى دول أوروبا الشرقية ودول الكومنولث الجديد.

أما بالنسبة لزيادة الصادرات الزراعية من منطقة الاسكوا الى الجماعة الاوروبية، فإن على دول المنطقة الاستفادة من مزايا المناخ لتطوير وزيادة انتاجها من المحاصيل التي لا تنتجها الجماعة الاوروبية كالبن وبعض الفواكه والخضروات، أو المحاصيل الزراعية التي تحتاج اليها الصناعات الأوروبية كمواد أولية.

وفي إمكان دول المنطقة كذلك التقليل من استيراد المواد الغذائية المصنعة من الجماعة الاوروبية، وتنمية قدراتها على معالجة وتصنيع المنتجات الزراعية، وذلك بتبني سياسات تشجيعية وتحفيزية للمزارعين لانتاج المواد الزراعية الاولية الداخلة في هذه الصناعات، اسوة بالجماعة الأوروبية التي تقدم مساعدات سخية للمزارعين والمصنّعين الذين يستخدمون موارد زراعية أولية منتجة ضمن الجماعة الاوروبية بدلا من استيرادها بكلفة أقل من الخارج.

ويجدر في هذا الصدد الاشارة الى أن استمرار وزيادة الدعم للمحاصيل الزراعية في الجماعة الاوروبية سيلحقان الضرر بالصادرات الزراعية من الدول النامية كلها، ومنها منطقة غرب آسيا.

خامسا- العلاقات الاقتصادية والمالية

تتجه الجماعة الاوروبية في علاقاتها مع العالم الخارجي الى تفضيل التعاون الاقليمي، توفيراً للمال والجهد وزيادة لكفاية هذه العلاقات. ومن ذلك المحاولات الأوروبية الحثيثة لبناء علاقات محددة مع اقليم البحر المتوسط، للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، بحيث تزداد المساعدات الأوروبية لهذا الاقليم الى ثلاثة أضعاف لتصل الى ٦٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية. ويعود هذا الاهتمام الى ادراك الجماعة الاوروبية ان الازمات والمصاعب التي يواجها الاقليم المجاور لا بد وأن تصيب «بالعدوى» الجماعة نفسها، اضافة الى ان هذا الاقليم هو المستورد الثالث لمنتجات الجماعة الاوروبية.

ولتحقيق التعاون الاقليمي، فإن الجماعة الأوروبية قد اقترحت أن تدمج الاتفاقات القطرية لتصبح أساسا للتعاون مع دول البحر المتوسط في اطار اقليمي ويعاد توجيه المساعدات المتبقية وفق ذلك.

وتشير الدلائل الى أن مجالات التعاون التي تحظى بالأولوية في الجماعة الاوروبية، هي : البيئة (المياه وطرح النفايات) والأغذية والزراعة. وأما في مجال التصنيع فإن الأفضلية ستمنح للقطاع الخاص، الذي يقوم على انشاء مشاريع مشتركة مع جهات مختارة في الجماعة الأوروبية. وسيقدم الدعم من خلال الاتفاقيات العامة ومن صندوق خاص لتشجيع الاستثمار المشترك. ولتحديد مدى الدعم الذي سيقدم لبعض دول الاسكوا، فإن الجماعة الأوروبية قد اقترحت مبلغ ١ر٤٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية لكل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر (من الاسكوا) بالاضافة الى الجزائر والمغرب وتونس.

يتضح مما سبق أن نهج الجماعة الاوروبية في التعاون الاقتصادي لا يقوم على تقديم مساعدات انمائية بل مساعدات لأغراض التكامل الاقتصادي الاقليمي.

وأما في مجال الاستثمارات المالية، فإن المصارف والمؤسسات المالية التي تمتلكها منطقة الاسكوا في اوروبا تعاني من مصاعب جمة لاصرار الجماعة الأوروبية على مبدأ التعامل بالمثل، مما يوجب على البلدان الأخرى أن تسمح بفتح فروع للبنوك الأوروبية فيها، مقابل السماح لها باستمرارية أعمالها المصرفية أو البدء في أعمال مصرفية جديدة. وهنا تضع الجماعة الأوروبية شروطا قاسية من حيث العمالة، ورأس المال، والخدمات التي تقدمها. يضاف الى تلك المصاعب، الكلفة المرتفعة للأيدي العاملة الأوروبية والكلف الأخرى، الأمر الذي جعل المصارف العربية تئن تحت ثقل هذه التكاليف. ولما كانت المصارف العربية في أوروبا تعتمد أساسا على زبائنها العرب - ممن يتزايد تحولهم لأغراض العمل أو السياحة الى أماكن أخرى تفاديا للتكاليف المرتفعة - فإن المصارف العربية في أوروبا قد بدأت تقلص أعمالها أو تجمدها.

ويعني الحضور غير الكافي للمصارف العربية في أوروبا إحتكار المصارف المتوفرة للأعمال هنـــاك بما يواكب ذلك من توجيه للاستثمارات. ولما كانت المصارف الأوروبية تضع منطقة الاسكوا ضمن الأماكن الحرجة في العالم من حيث الاستقرار فإن هذه الاستثمارات ستتجه الى أماكن أخرى في العالم في وقـــت تحتاج فيه منطقة الاسكوا الى استثمارات كبيرة لتطوير القطاع الصناعي ولا سيما الصناعة النفطية كمـــا سبق ذكر ذلك. في الوقت الذي قد تتجه الجماعة الاوروبية الى الاستثمار في المشاريع الصغيرة المشتركة فانها ستصبح منطقة جذب للاستثمارات العربية، وذلك لغياب الصعوبات الادارية، وسهولة التنقـــل واستتباب الأمن وتوفر الفرص الاستثمارية الكافية فيها بما سيقلل من فرص مبادرة القطاعين العـــام والخاص المحليين الى الاستثمار في منطقة الاسكوا في وقت قد يتراجع فيه تدفق الاستثمارات الأوروبيـــة نحو منطقة الاسكوا تراجعا ملموسا.

ولا يمكن معالجة تلك المشاكل الا في اطار اقليمي يساعد في تطوير التعاون الاقتصادي بيـــن دول المنطقة، ويزيل العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات فيما بينها.

سادسا- القوى العاملة

تتجه الجماعة الأوروبية لتوفير العمل للعاطلين فيها الى فرض قيود مشددة على العمالة الاجنبيـــة. ويتم التخلص من القوى العاملة الاجنبية بوسائل متعددة منها: الترغيب بالمال أو اعادة التأهيل لتعـــود تلك العمالة الى موطنها الأصلي، وتشديد اجراءات الاقامة، وغيرها من الوسائل باستثناء الترحيـــل الاجباري. ويشمل ذلك القوى العاملة العربية الموجودة في الجماعة بما فيها الراغبون في زيارات عمـــل لأوروبا، والذين لا يطلب منهم حاليا الحصول على تأشيرات دخول مسبقة، ذلك أن توحيد القوانين فـــي الجماعة الأوروبية قد يلغي «الأفضلية» الممنوحة لمواطني بعض الدول لدخول بلدان الجماعة.

إن اكتمال اقامة السوق الاوروبية الموحدة سيخلق فرص عمل جديدة، الا أن افضلية التوظيـــف ستبقى لمواطني الجماعة الاوروبية. وتدل بعض الاحصاءات على أن التشغيل في المجموعة قد ازداد بنسبة ١ر٤ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٩ر٠ في المائة عام ١٩٩١، مما أدى الى هبوط معدلات البطالة الى ٨ر٣ فـــي المائة في نهاية عام ١٩٩١. وأن اهتمام الجماعة الأوروبية بالأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيـــض المتوسط يعادله اهتمامها بأمن وسلامة أوروبا الشرقية. ونتيجة ذلك ستواجه العمالة الوافدة من منطقـــة الاسكوا، وغيرها من المناطق، منافسا جديدا لها من أوروبا الشرقية، مما سيقلل من فرص العمل لمواطنـــي منطقة الاسكوا أو غيرها من الاقاليم والتجمعات. ولتبيان مدى خطورة هذه المنافسة القادمة من اوروبـــا الشرقية، تكفي الاشارة الى أن مستويات البطالة في ألمانيا الشرقية (سابقا) قد وصلت الى ٢٠ في المائـــة وفي رومانيا الى ٤٠ في المائة، مما حدا بالجماعة الأوروبية وبالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان الـــى انشاء «البنك الأوروبي للانشاء والتعمير» برأس مال قدره ١٢ مليار دولار أمريكي. ومما يعزز هـــذا الاتجاه انخفاض الأجور في أوروبا الشرقية وهو ما سيضعف بصورة كبيرة من الحوافز التي كانت تدفـــع الجماعة الأوروبية للاستفادة من العمالة القادمة من منطقة حوض البحر المتوسط.

سابعا- المساعدات الانمائية

يمكن التعرف على شكل المساعدات الانمائية واتجاهها من اعلان الجماعة الأوروبية في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٥ عن أولويات ومبادىء المساعدات الانمائية لدول حوض البحر المتوسط، الذي يقع على شاطئه عدد من البلدان العربية من غربي آسيا، حيث يدعو البيان الى ضرورة استمرار المساعدات الانمائية دعما للتعاون الفني والمالي في المدى البعيد. وقد حددت بناء على ذلك مجالات التعاون في كل من العلوم والتكنولوجيا والبيئة، والتعاون الاقليمي في مجال المشاريع الصغيرة المشتركة. ولما كانت الجماعة الاوروبية تنادي بالتعاون أو المساعدة على أساس اقليمي، فإن تطوير التعاون الاقليمي في منطقة غربي آسيا والتنسيق بين جهود دولها وسياساتها في هذا المجال، سيسّهلان لها جذب نسبة كبرى من المساعدات الانمائية التي تقدمها الجماعة الاوروبية الى الدول النامية.

ثامنا- اقتراحات لتطوير وزيادة التعاون

وفيما يلي بعض الاقتراحات الرامية الى تطوير وزيادة التعاون بين منطقة غربي آسيا والجماعة الأوروبية بصورة تضمن المصالح التجارية والاقتصادية للطرفين.

ألف- <u>التعاون الاقليمي</u>

مما يساعد على توسيع وتطوير التعاون الاقليمي بين دول المنطقة بصورة تضمن تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية وفي التعاون مع المجموعات الاقليمية في العالم وعلى رأسها الجماعة الاوروبية القيام بما يلي:

١- معالجة التباين الواضح في القدرات المالية والاقتصادية والبشرية بين دول المنطقة. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من تجارب وخبرات الجماعة الاوروبية التي استطاعت انشاء مؤسسات ووضع برامج للتعاون بين دولها الغنية والفقيرة نسبيا، بما في ذلك تخصيص البرامج والاموال اللازمة للتدريب والتأهيل المهني. وبامكان دول الاسكوا اعداد البرامج التي تتناسب مع ظروفها لتطوير تعاونها الاقليمي، بصورة تحفظ مصلحة كل دولة من الدول والمنطقة ككل. وذلك انطلاقا من أن قوة أى تجمع إقليمي تحددها أضعف وأقل الدول مقدرة في هذا الاقليم، والتعاون الاقليمي إذا اريد له النجاح والاستمرار لابد أن يراعي تلك الحقيقة.

٢- وضع دراسات جديدة تبين أهمية قيام سوق مشتركة للمنطقة والعوائد الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناتجة عنها، ليقوم التعاون الاقتصادي بين دولها على اساس العوائد التي يحققها انشاء سوق موحدة للمنطقة مستقبلا.

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى ان السوق الاوروبية الموحدة يتوقع ان تحقق ما يلي:

(f) توفير ما يتراوح بين مليونين وخمسة ملايين فرصة عمل جديدة وتحقيق زيادة في الناتج القومي تُقدَّر بنسبة ٦ في المائة؛

(ب) انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية بما معدله ٦ في المائة؛

(ج) انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم؛

(د) انخفاض اسعار المنتجات الصناعية نتيجة لزيادة حجم الانتاج وتسارع تطور التكنولوجيا.

٣- وهناك عدد من المشاكل التي تتطلب معالجتها جهودا مشتركة. ذلك أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تقوم بمكافحة تلوث البيئة مثلا، اذ أن هذا التلوث «يهاجر» من قطر الى آخر دون الحاجة الى «تأشيرة دخول». كما ان الفجوة الغذائية، وندرة المياه، والحاجة الى تطوير تكنولوجيا تلائم الإحتياجات المحلية، هي من المجالات التي لا يمكن معالجتها بصورة مناسبة الا في اطار اقليمي.

باء- <u>النفط</u>

في ضوء بعض التوقعات بازدياد الطلب العالمي على النفط واحتمال ازدياد اسعاره ستكون هناك حاجة ماسة لاستخدام تكنولوجيا متطورة مستوردة من الجماعة الأوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة بتكاليف مرتفعة، مما يقتضي زيادة التعاون الاقليمي في مجال تدريب العمالة لتأهيلها لاستخدام تلك التكنولوجيا المتطورة بكفاية.

وتبرز أهمية التعاون الاقليمي في هذا المجال بسبب ضخامة الاستثمارات التي تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار امريكي في منطقة الاسكوا عام ١٩٩٥، وذلك لتمويل عملية البحث والتنقيب عن النفط أو لتطوير التكنولوجيا المستخدمة. وبما أن العديد من الشركات الأوروبية وغيرها يحجب التكنولوجيا المتطورة، فإن التعاون الاقليمي بين دول المنطقة قد يكون السبيل الوحيد الذي سيتيح لها الاستفادة من جميع المصادر المتوفرة المالية أو البشرية المؤهلة أو الخبرات الفنية للتغلب على تلك المشكلة.

ومما يجدر ذكره أن ضعف التعاون الاقليمي بين دول المنطقة جعلها تعتمد على استيراد العديد من المواد الأولية الداخلة في الصناعات البترولية، كالعوامل المساعدة المستخدمة في مصافي البترول، وهو ما يعرضها الى صعوبات جمة في حالة عدم الحصول على تلك المواد لأي سبب كان.

جيم- التعاون المالي

ان إنشاء عملة موحدة لمنطقة غربي آسيا يصعب تحقيقه حاليا بسبب اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين دولها، مما يستدعي في هذه المرحلة التركيز على تطوير البنى الأساسية والمصرفية، وعلى وضع السياسات المالية والنقدية بما يؤدي الى خلق الحوافز اللازمة لجذب رؤوس الأموال المودعة في الخارج ومنحها كل الضمانات الكافية لسلامة الاستثمارات، وكذلك تطوير النظم والقواعد المُنظِّمة لنشاط المؤسسات المالية بصورة يجنبها المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في المنطقة.

أما بشأن التعامل مع العالم الخارجي بما فيه الجماعة الأوروبية فلا بد من أن تتفق دول منطقة الاسكوا على مبدأ «المعاملة بالمثل» مع الاهتمام بالمؤسسات المالية الضخمة للدور الذي تقوم به في توجيه الاستثمارات، وذلك اسوة بتجربة الجماعة الأوروبية.

دال- الصناعة

ان التعاون الاقليمي بين دول منطقة الاسكوا سيقلل من الاعتماد الكبير للصناعات القائمة على استيراد المواد الخام والوسيطة، والمعدات والآلات وقطع الغيار، وسيتيح للمنطقة كذلك تطوير وتطويع التكنولوجيا ويساعدها على التخلص من النفايات الصناعية، مع امكانية استخدامها كمادة أولية لصناعة أخرى. كما أن تطوير التعاون، بما في ذلك تنسيق السياسات الصناعية، سيمكن الصناعات من تعظيم حجم الانتاج وتخفيض كلفته، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لأغراض التصدير.

ومن الأمور التي ينبغي أن يشملها التعاون الاقليمي توحيد المواصفات والمقاييس في منطقة الاسكوا تسهيلا للتبادل الصناعي وتبسيطا للاجراءات الخاصة بالتجارة البينية والتجارة مع العالم الخارجي.

كذلك مما يساعد على زيادة التبادل التجاري بين دول الاسكوا تبسيط وتوحيد الاجراءات الجمركية، والاعفاء الجمركي كلما كان ذلك مناسبا. وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل وتبسيط الاجراءات الخاصة بتنظيم دخول المنتجات الصناعية من العالم الخارجي والسعي لتوحيد الضرائب الجمركية على السلع الصناعية المستوردة. ومن الامور التي تتطلب اهتماما خاصا من دول المنطقة اتخاذ موقف موحد بشأن انضمام منطقة الإسكوا الى اتفاقية «الغات».

أما بشأن البحث العلمي فقد أثبتت تجارب المنطقة عدم قدرة اي دولة بمفردها على تطوير البحث العلمي، مما يقتضي زيادة التعاون الاقليمي في هذا المجال، وكذلك السعي لتنسيق السياسات الخاصة بدعم الصناعات المحلية.

هاء- الزراعة

ان السياسات المتعلقة بتطوير القطاع الزراعي في منطقة الاسكوا ينبغي أن تشمل زيادة صادرات السلع الزراعية خاصة المستخدمة في الصناعة في الجماعة الأوروبية، مع الاستمرار في تنمية القدرات المحلية لتصنيع المنتجات الزراعية.

وتؤكد تجارب المنطقة أنه بدون تطوير التعاون الاقليمي لا يمكن تحقيق الاهداف التي تسعى اليها المنطقة وخاصة تحقيق الأمن الغذائي لدولها.

تاسعا- آفاق المستقبل

إن الغاية الأساسية لهذه الورقة هي إثارة الاهتمام بالقضايا التي قد تواجهها منطقة الاسكوا نتيجة لقيام السوق الأوروبية الموحدة في نهاية عام ١٩٩٢. ولما كانت منطقة الاسكوا هي الحافة الآسيوية لأوروبا فإن التغيُّرات التي تجتاح تلك القارة سيكون لها آثار واضحة على منطقة غربي آسيا.

ولعل الوسيلة الفعالة لمواجهة تلك التطورات المتسارعة في اوروبا واجزاء أخرى من العالم هي اتفاق دول المنطقة على الطرق العملية المناسبة لتطوير التعاون الاقليمي بينها، سواء لمواجهة الاثار السلبية التي قد تنتج عن تلك التغيرات أو الاستفادة من الفرص التي تخلقها. إن أوروبا الموحدة ستكون في موقف أقوى للاستفادة من الظروف الجديدة ولزيادة صادراتها الى منطقة الاسكوا، مما سيؤدي الى تفاقم العجز في الميزان التجاري للمنطقة. ومع الاعتراف بضرورة التعاون الاقليمي وأهميته لضمان مصالح دول المنطقة في التعامل مع التكتلات الاقتصادية وعلى رأسها الجماعة الاوروبية، الا أنه لا بد من الاقرار بأن ذلك التعاون لم يحرز تقدما ملموسا حتى الآن. واذن من المناسب، في هذا الصدد، إعداد دراسة موسعة تبين أفضل السبل لزيادة وتطوير التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول منطقة الاسكوا ولاسيما في مجال التعامل مع السوق الأوروبية الموحدة. وربما كان مفيدا ايضا أن تقوم المنظمات الاقليمية المعنية بشؤون التنمية والتعاون الاقليمي، وعلى رأسها منظمة الاسكوا، بدراسة عن أفضل السبل لاقامة سوق عربية مشتركة والعوائد الناتجة عنها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الدراسات التي وضعت عن الآثار الاقتصادية لقيام السوق الاوروبية الموحدة.

وعلى ضوء تلك الدراسات يقترح عقد اجتماع خبراء للخروج بتوصيات حول «خطة عمل» للمنطقة لتصبح برنامج عمل للتفاوض مع الجماعة الاوروبية مما سيقوي الموقف التفاوضي لدول المنطقة في التعامل مع الكتل الاقتصادية في العالم ويساعدها على التقليل من تعرضها للتقلبات الخارجية.